

### الفرض الثالث:

هذا ويطلق علماء النظرية على هذا الفرض التوازن التلقائي ويقضي الفرض بوجود اسواق متعددة يتم فيها البيع والشراء، ويقصد بالسوق هنا أية منظمة أو منشأة تقوم بالتقريب بين مشتري السلعة وبائعها ومن ثم يمكن تحديد ثمنها (٢٢)

### ثانيا: المبادئ الأمبيريقية:

وتمثل تلك المبادئ التي يمكن التوصل إليها والتي تقرر العلاقات بين البيانات الاقتصادية الواقعية وتحدد مدى صلاحية هذا المبدأ الأمبيريقى في مجال التطبيق بمدى التوافق بين هذه الفروض التي بنى عليها المبدأ والظروف الواقعية السائدة بالنسبة لمجتمع البحث .

ويقوم مصطلح التحليل الاقتصادي على ثلاثة نماذج مختلفة من أنماط التحليل نلخصها على النحو التالي:

النمط الأول: هو تحليل العرض والطلب وتطبيقاتها المتعددة، وينقسم هذا بدوره من حيث التطبيق إلى قسمين هما:

### (أ)- تحليل اقتصادي على مستوى الوحدة:

ويسمى بالميكرو Micro-Economic وحدة التحليل فيه هي الوحدة الاقتصادية الواحدة سواء أكانت هذه الوحدة هي وحدة استهلاكية أسرة أم فرد أو وحدة إنتاجية كالمنشآت الصناعية أو التجارية وغيرها بحيث تكون هذه الوحدة هي موضوع الدراسة التي يتناولها الباحث بالتحليل وتفسير سلوكها الاقتصادي من خلال مباحث المستهلك أو الطلب والعرض أو الإنتاج.

### (ب) التحليل الاقتصادي التجميعي:

ويطلق عليه الماكرو Macro-Economic وحدة التحليل فيه هو المجتمع كله أو الوحدات النوعية في إجمالها وهي دراسة الدخل القومي على سبيل المثال (٢٣)

وقد نتج عن ذلك نظريتان لتحريك الاقتصاد وهما نظرية العرض ونظرية كينز أو تنظيم الطلب وبناء عليه نجد أن تحليلات العرض والطلب ستلاءم مع كثير من الأنماط المجتمعية المتنوعة التي يدرسها الأنثروبولوجى ولكن الصعوبة هنا هي تحديد العمليات التي يجب دراستها بهذه الطريقة، إلا ان النماذج الاقتصادية المعقدة والتي تفيد من ذلك الأسلوب في التحليل ليست ملائمة بدرجة مناسبة، فضلا عن ذلك أنها لا تناسب بدرجة كبيرة في دراسة المجتمعات البدائية

وأغلب المجتمعات الريفية، حيث إن هذه النماذج تتعامل مع صيغة معينة من صيغ تساند المتغيرات الاقتصادية التي توجد في حالة اختفاء اقتصاديات الكفاف

النمط الثاني: يتمثل في استخدام مبدأ الرشد الاقتصادي أو صيغة استخدام منطق الاختيار البحث وفي حقيقة الأمر أن هذا النمط من أنماط التحليل يقوم على ثلاثة فروض نلخصها فيما يلي: